

إلى 2023 - 08 - 2012 - 264

من المديرية العامة للاداءات إلى

12 جويلية 2023

الموضوع: حول تسوية وضعية جبائية.
المرجع: مكتوبكم بتاريخ 24 فيفري 2023.

وبعد، لقد تضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنكم خضعتم لمراجعة جبائية أولية شملت الفترة الممتدة من 20 نوفمبر 2017 إلى غاية 20 جوان 2019 قامت على إثرها المصلحة الجبائية المختصة بمطالبتكم بدفع الأداء على القيمة المضافة الذي تم توقيف العمل به بعنوان معينات الإيجار المالي المتعلقة بإقتناء معدات بعنوان عملية توسعة لنشاطكم المتمثل في معصرة بإعتبار أنكم قمتم بتاريخ 24 جوان 2018 بتسوية الأصل التجاري للمشروع المذكور. وتطلبون إعادة النظر في عنصر التوظيف سالف الذكر موضحين أنكم قمتم بتاريخ 03 جانفي 2019 بفسخ عقد الكراء سالف الذكر وعدم ممارسة نشاطكم.

وجوابا، يشرفني إحاطتكم علما أنه طبقا لأحكام الفصل 3 من القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 والمتعلق بقانون الإستثمار يقصد بالإستثمار على معنى هذا القانون كل توظيف مستدام لأموال يقوم به المستثمر لإنجاز مشروع من شأنه المساهمة في تنمية الاقتصاد التونسي معه تحمّل مخاطره ويكون في شكل عمليات إستثمار مباشر أو إستثمار بالمساهمة.

وعلى هذا الأساس، وتبعا لتسويةكم للأصل التجاري للمشروع المتمثل في معصرة والذي إنفعتم بعنوانها بتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بعنوان معينات الإيجار المالي المتعلقة بإقتناء معدات فإنكم تعتبرون قد توقفتم عن إستغلاله بصفة مباشرة، وبالتالي أخليتكم بأحكام قانون الإستثمار المشار إليها أعلاه، وحيث أن قانون الإستثمار لم ينصّ على السحب الظرفي للإمتيازات الممنوحة فإن سحب الإمتياز في هذه الحالة يتم بصفة كلية.
وتقبلوا فائق عبارات التقدير.

والسلام

المدير العام للاداءات

نور الدين بوقربة

بالنيابة